

الحوكمة المؤسسية ودورها في الحد من الأساليب السلبية للمحاسبة الاحتياطية - مقارنة نظرية تحليلية-

Corporate Governance and its Role in Reducing Negative Methods of Fraudulent Accounting - An Analytical Theoretical Approach

تاريخ القبول: 18/10/2019

تاريخ الارسال: 03/10/2019

بصري ريمة

تقاررت يزيد

مرداسي خلود

جامعة أم البواقي الجزائر

جامعة أم البواقي الجزائر

جامعة أم البواقي الجزائر

besseriadam20@gmail.com

yazidtagaret400504@gmail.com¹

Loudloud84@gmail.com

ملخص: نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى توضيح الدور الذي تلعبه الحوكمة المؤسسية في الحد من الممارسات السلبية للمحاسبة الاحتياطية، إذ تعد هذه الأخيرة من أحدث ممارسات التلاعب المحاسبي الذي يمارس باستغلال المرونة المحاسبية، تعدد البدائل، والطرق والسياسات المحاسبية بحيث تؤثر على جودة المعلومة المحاسبية بتحريفها وتضليل مستخدمي المعلومات المالية دون خرق القوانين والمعايير المحاسبية إذ تعتمد هذه الأساليب المحاسبية السلبية إما لأغراض التهرب الضريبي وتخفيض الوعاء الضريبي وإما لأغراض تضخيم نتيجة الأعمال لخداع الجهات المقرضة والمساهمين للحصول على مصادر التمويل قصد تجميل الصورة التي تعكسها الأرقام الموجودة في تلك القوائم على نتيجة أعمال المؤسسة ومركزها المالي. ومن هنا بدأ التفكير في حلول للحد من هذه الممارسات إلى ادني مستوى ممكن والمطالبة بمفهوم الحوكمة المؤسسية من خلال تفعيل آلياتها الداخلية والخارجية للتقليل من الآثار السلبية للمحاسبة الاحتياطية.

الكلمات الدالة: ممارسات سلبية للمحاسبة الاحتياطية، محاسبة احتياطية، تقارير مالية، آليات الحوكمة، حوكمة مؤسسية.

JEL : M40 ; F30

Abstract : The aim of this paper is to clarify the role that corporate governance plays in reducing the negative practices of fraudulent accounting. The latter is one of the latest practices of accounting manipulation practiced using accounting flexibility, multiple alternatives, methods and accounting policies that affect the quality of accounting information by distorting and misleading Users of financial information without violating the laws and accounting standards as these negative accounting methods are adopted either for the purposes of tax evasion and tax reduction or for purposes of amplifying the result of the work to deceive lenders and shareholders to obtain Lader financing in order to beautify the image reflected by the numbers in these lists as a result of the institution's financial position. Hence, solutions to limit these practices to the lowest possible level and to demand the concept of corporate governance have been contemplated by activating their internal and external mechanisms to reduce the negative effects of fraudulent accounting.

¹ Corresponding author mail yazidtagaret400504@gmail.com

Key words: Negative practices of fraudulent accounting, fraudulent accounting, financial reporting, governance mechanisms, corporate governance.

JEL Classification : M40 ; F30

تمهيد:

تعتبر المحاسبة نظاما توضح حقائق أنشطة المؤسسة الاقتصادية من خلال القوائم المالية التي يقوم بإعدادها المحاسب في نهاية كل سنة حيث تعبر هذه الأخيرة عن الصورة الفوتوغرافية والوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة. ومن خلال وجود الثغرات والبدائل المتاحة في المعايير المحاسبية المعمول بها تطورت الإجراءات المحاسبية حيث يمكن للمحاسب القيام بإجراءات خفية للتلاعب في البيانات المحاسبية لكن دون المساس بأي من القواعد والمبادئ المحاسبية، وهذا ما سمح بظهور ما يعرف بالمحاسبة الاحتياطية وذلك بقصد تجميل الصورة التي تعكس الأرقام الموجودة في تلك القوائم على نتيجة أعمال المؤسسة ومركزها المالي.

وعند الاعتماد على أساليب هذه المحاسبة فقد تؤثر سلبا على شفافية وجودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية الأمر الذي يؤدي إلى الكشف عن تلك الأساليب للحد منها ومن بينها نجد الحوكمة المؤسسية، ومن هذا المطلق تتضح معالم إشكالية الورقة البحثية على النحو التالي:

❖ الإشكالية الرئيسية للدراسة:

✓ فيما يمثل دور الحوكمة المؤسسية في الحد من التأثير السلبي على ممارسات المحاسبة الاحتياطية على القوائم المالية؟

❖ الأسئلة الفرعية للدراسة:

من خلال الإشكالية الرئيسية السابقة، ومحاولة منا للإلمام بجوانب الموضوع قمنا بصياغة الأسئلة الفرعية التالية:

01. ما هي الأسباب التي تؤدي المحاسب إلى استخدام المحاسبة الاحتياطية ؟
02. ما المقصود بالحوكمة المؤسسية، وما مساهمتها في الكشف عن الأساليب السلبية اتجاه المحاسبة الاحتياطية؟

❖ فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث والأسئلة الفرعية قام الباحثان بصياغة مجموعة من الفرضيات على النحو التالي:

❶ الفرضية الرئيسية للدراسة:

■ للحوكمة المؤسسية آليات داخلية وخارجية تهدف إلى الحد من الآثار السلبية للممارسات المحاسبية الاحتياطية المؤثرة على جودة القوائم المالية.

❷ الفرضيات الفرعية للدراسة:

01. هناك أسباب متعددة تجعل المحاسب يلجأ إلى استخدام الحيل المحاسبية من بينها تقديم صورة جميلة للقوائم المالية التي تعكس حقيقة المؤسسة وتحقيق أهدافها.

02. للحوكمة المؤسسية مجموعة من الآليات منها آليات داخلية وآليات أخرى خارجية تسمح بالكشف عن أساليب المحاسبة الاحتيالية.

للأهداف وأهمية الدراسة:

تتمثل أهداف وأهمية الورقة البحثية في النقاط التالية الذكر:

- ✓ التعرف على الحوكمة المؤسسية؛
- ✓ معرفة الأساليب الفعلية التي تجعل المحاسب يستخدم أساليب استخدام المحاسبة الاحتيالية في القوائم المالية لتحقيق أهداف المؤسسة عن طريق تحريف الحقائق؛
- ✓ الاطلاع على الآثار السلبية للمحاسبة الاحتيالية التي تؤثر على الخصائص النوعية للقوائم المالية؛
- ✓ تحديد آليات الحوكمة المؤسسية التي تخفض وتحد من ممارسات المحاسبة الاحتيالية.

منهج الدراسة:

للإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة والإحاطة بجوانب الموضوع اعتمد الباحثين على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من أجل الإجابة بقدر الإمكان على الإشكال الرئيسي والتساؤلات الفرعية حيث اعتمد الباحثين فعلى تغطية الخلفية النظرية التي يركز عليها البحث، ويتم ذلك من خلال التطرق إلى مختلف الأدبيات النظرية والدراسات السابقة للبحث المتمثلة في المقالات العلمية والرسائل العلمية والكتب .

للأقسامات الدراسة:

قمنا بتقسيم موضوع بحثنا إلى ثلاث محاور على النحو التالي:

- ◀ المحور الأول: مفاهيم عامة حول الحوكمة المؤسسية؛
- ◀ المحور الثاني: الإطار النظري للمحاسبة الاحتيالية؛
- ◀ المحور الثالث: دور الحوكمة المؤسسية في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الاحتيالية.

مقدمة:

تعتبر المحاسبة نظاما توضح حقائق أنشطة المؤسسة الاقتصادية من خلال القوائم المالية التي يقوم بإعدادها المحاسب في نهاية كل سنة حيث تعبر هذه الأخيرة عن الصورة الفوتوغرافية والوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة. ومن خلال وجود الثغرات والبدائل المتاحة في المعايير المحاسبية المعمول بها تطورت الإجراءات المحاسبية حيث يمكن للمحاسب القيام بإجراءات خفية للتلاعب في البيانات المحاسبية لكن دون المساس بأي من القواعد والمبادئ المحاسبية، وهذا ما سمح بظهور ما يعرف بالمحاسبة الاحتيالية وذلك بقصد تجميل الصورة التي تعكس الأرقام الموجودة في تلك القوائم على نتيجة أعمال المؤسسة ومركزها المالي.

وعند الاعتماد على أساليب هذه المحاسبة فقد تؤثر سلباً على شفافية وجودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية الأمر الذي يؤدي إلى الكشف عن تلك الأساليب للحد منها ومن بينها نجد الحوكمة المؤسسية، ومن هذا المطلق تتضح معالم إشكالية الورقة البحثية على النحو التالي:

❖ الإشكالية الرئيسية للدراسة:

✓ فيما يمثل دور الحوكمة المؤسسية في الحد من التأثير السلبي على ممارسات المحاسبة الاحتياطية على القوائم المالية؟

❖ الأسئلة الفرعية للدراسة:

من خلال الإشكالية الرئيسية السابقة، ومحاولة منا للإلمام بجوانب الموضوع قمنا بصياغة الأسئلة الفرعية التالية:

01. ما هي الأسباب التي تؤدي المحاسب إلى استخدام المحاسبة الاحتياطية ؟
02. ما المقصود بالحوكمة المؤسسية، وما مساهمتها في الكشف عن الأساليب السلبية اتجاه المحاسبة الاحتياطية؟

❖ فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث والأسئلة الفرعية قام الباحثان بصياغة مجموعة من الفرضيات على النحو التالي:

❶ الفرضية الرئيسية للدراسة:

- للحوكمة المؤسسية آليات داخلية وخارجية تهدف إلى الحد من الآثار السلبية للممارسات المحاسبية الاحتياطية المؤثرة على جودة القوائم المالية.

❷ الفرضيات الفرعية للدراسة:

01. هناك أسباب متعددة تجعل المحاسب يلجأ إلى استخدام الحيل المحاسبية من بينها تقديم صورة جميلة للقوائم المالية التي تعكس حقيقة المؤسسة وتحقيق أهدافها.
02. للحوكمة المؤسسية مجموعة من الآليات منها آليات داخلية وآليات أخرى خارجية تسمح بالكشف عن أساليب المحاسبة الاحتياطية.

❖ أهداف وأهمية الدراسة:

تتمثل أهداف وأهمية الورقة البحثية في النقاط التالية الذكر:

- ✓ التعرف على الحوكمة المؤسسية؛
- ✓ معرفة الأساليب الفعلية التي تجعل المحاسب يستخدم أساليب استخدام المحاسبة الاحتياطية في القوائم المالية لتحقيق أهداف المؤسسة عن طريق تحريف الحقائق؛

- ✓ الاطلاع على الآثار السلبية للمحاسبة الاحتياطية التي تؤثر على الخصائص النوعية للقوائم المالية؛
- ✓ تحديد آليات الحوكمة المؤسسية التي تخفض وتحد من ممارسات المحاسبة الاحتياطية.

منهج الدراسة:

للإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة والإحاطة بجوانب الموضوع اعتمد الباحثين على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من أجل الإجابة بقدر الإمكان على الإشكال الرئيسي والتساؤلات الفرعية حيث اعتمد الباحثين فعلى تغطية الخلفية النظرية التي يركز عليها البحث، ويتم ذلك من خلال التطرق إلى مختلف الأدبيات النظرية والدراسات السابقة للبحث المتمثلة في المقالات العلمية والرسائل العلمية والكتب .

تقسيمات الدراسة:

قمنا بتقسيم موضوع بحثنا إلى ثلاث محاور على النحو التالي:

- المحور الأول: مفاهيم عامة حول الحوكمة المؤسسية؛
- المحور الثاني: الإطار النظري للمحاسبة الاحتياطية؛
- المحور الثالث: دور الحوكمة المؤسسية في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الاحتياطية.

المحور الأول: مفاهيم عامة حول الحوكمة المؤسسية

من خلال هذا المحور سنتطرق إلى ماهية الحوكمة المؤسسية حيث سنتعرف على مفهوم والأطراف المعنية بتطبيق هذه الحوكمة فيما بعد سنتناول أهداف وأهمية هذه الأخيرة.

أولا: ماهية الحوكمة المؤسسية

وفيما يلي سنتطرق إلى مفهوم والأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة المؤسسية.

1- مفهوم الحوكمة المؤسسية

لقد تعددت مفاهيم حول الحوكمة المؤسسية نوجزها فيما يلي:

تعرف الحوكمة المؤسسية بأنها "مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف المؤسسات"¹.

كما تعرف أيضا بأنها "مجموعة من القواعد واللوائح والإجراءات التي تمكن إدارة المؤسسة من تعظيم ربحيتها وقيمتها في المدى البعيد لصالح المساهمين"².

وحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE عرفت الحوكمة المؤسسية على أنها : "مجموعة العلاقات بين إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، التي توفر آليات لتحديد أهداف المؤسسة وطرق تنفيذها و آليات الرقابة على الأداء"³.

كما يمكن تعريفها بأنها "النظام الذي يتم من خلاله توجيه أنشطة المؤسسات الاقتصادية ومراقبتها على أعلى المستويات من أجل تحقيق أهداف المؤسسة والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية، وهي مجموعة من الإجراءات الرقابية والمحاسبية المتبعة لضمان حقوق الملاك والأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة مع تعظيم ثروة المساهمين من خلال تعظيم عائد السهم، والمساءلة المحاسبية على أعمال القائمين بإدارة أموال الملاك"⁴.

2- الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة المؤسسية

هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لقواعد الحوكمة وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد وهي⁵:

✓ **المساهمون:** وهم من يقومون بتقديم رأس المال عن طريق ملكيتهم للأسهم ومقابل الحصول على الأرباح، وأيضا تعظيم قيمة المؤسسة على المدى الطويل وهم من لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم؛

✓ **مجلس الإدارة:** ويقوم برسم السياسات العامة للمؤسسة باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال المؤسسة، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم كما يقوم بهيكل مختلف اللجان التابعة والتي تلعب دورا مهما في تفعيل دور الحوكمة في استقرار المؤسسات ومنها لجنة المراجعة ولجنة إدارة المخاطر؛

✓ **الإدارة:** الإدارة هي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للمؤسسة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء الفعلي إلى المجلس ، كما أنها هي المسؤولة عن تعظيم الأرباح بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها؛

✓ **أصحاب المصلحة:** هم مجموعة من الأطراف لهم مصلحة داخل المؤسسة مثل : الدائنين، الموردين، العمال، الموظفين وقد تكون مصالحهم في بعض الأحيان متعارضة فمثلا : الدائنون تهمهم قدرة المؤسسة على السداد أما الموظفون فتهمهم قدرتها على الاستمرارية.

ثانيا: أهداف وأهمية الحوكمة المؤسسية

وفيما يلي سنتطرق إلى أهداف الحوكمة المؤسسية وأهميتها.

1- أهداف الحوكمة المؤسسية

إن الحوكمة المؤسسية تلعب دوراً مهماً في تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن إيجازها بالآتي⁶:

- **حماية حقوق المساهمين:** حيث يتم الاحتفاظ بسجلات ملكية الأسهم والشفافية في الحصول على المعلومات في الوقت المناسب وضمان حقوق المساهم وحقه في الانتخاب وفي حصوله على حصة من الأرباح السنوية؛
- **تحقيق العدالة:** حيث يعترف بحقوق جميع الأطراف ذات المصالح بالمؤسسة وعلى نحو يضمن تحقيق العدالة والمساواة بين كافة المساهمين داخل أو خارج الشركة على السواء؛
- **حماية مصالح الأطراف المختلفة:** ذات العلاقة بالمؤسسة مما يتطلب خلق روح الانتماء والولاء للمتعاملين مع المؤسسة وأولهم العاملين بها؛

• توفير المعلومات ودعم سلامة قنوات الاتصال: حيث توفير المعلومات والحقائق الخاصة بعمل المؤسسة على نحو دقيق وملئم لجميع الأطراف ذات العلاقة يعكس صحة التحكم المؤسسي في الشركة وسلامة أنظمة الرقابة سواء الداخلية أو الخارجية وتطبيق القوانين والقواعد كلها تدعم حوكمة المؤسسة مما ينعكس على سلامة وكفاية وفعالية أداء المؤسسة؛

• إستراتيجية المؤسسة: حيث تنتهج المؤسسة مجموعة من الاستراتيجيات بهدف البقاء في التنافس وتحقيق ميزة تنافسية لها من خلال إضافة قيمة لها في القطاع أو السوق الذي تعمل فيه، حيث يتم من خلالها التعرف على نقاط القوة والضعف في المؤسسة وفعاليتها مع الفرص والتهديدات البيئية باعتماد منهج التحليل الاستراتيجي؛

• إدارة المخاطر المختلفة: وذلك من خلال إدارة ذات كفاءة وفعال للمخاطر إضافة لوجود نظام رقابة داخلية يعمل مع التنسيق مع المراجع الخارجي.

2- أهمية الحوكمة المؤسسية:

مما لا شك فيه أن المؤسسات التي تدار بشكل جيد تعطي قيمة للمستثمرين والمقرضين والعاملين والعملاء والمجتمع وتساهم في خلق مناخ جيد للأعمال، ومنه يمكن إبراز أهمية الحوكمة المؤسسية فيما يلي⁷:

❖ أهمية الحوكمة المؤسسية بالنسبة للشركات والمستثمرين: وتتمثل فيما يلي:

• أن معظم المستثمرين في ظل عولمة أسواق رأس المال وسهولة تدفق الاستثمارات بين الدول يسعون إلى الاستثمار في المؤسسات التي تطبق قواعد الحوكمة بشكل جيد، ويوجد فيها إفصاح وشفافية ودقة في المعلومات الواردة بالقوائم المالية التي تنشرها إدارة المؤسسة؛

• تحقيق معدلات ربحية مناسبة مما يساعد المؤسسة على تدعيم مركزها المالي، ويؤدي إلى نموها واتساع حجم نشاطاتها وقدرتها على المنافسة في السوق؛

• وضع الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله تحديد أهداف المؤسسة وسبل تحقيقها من خلال توفير الحوافز المناسبة أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، وحتى تراعى مصالح المساهمين؛

• تقوية سمعة المؤسسة والتقليل من تكلفة رأس المال وزيادة السيولة من خلال جذب مستثمرين على نطاق أوسع، معظمهم يسعون للاستثمار طويل الأجل؛

❖ أهمية الحوكمة المؤسسية بالنسبة للمساهمين: وتتمثل في:

- ضمان حقوق كافة المساهمين (كبار أو صغار المساهمين) مثل: حق التصويت، حق المشاركة في القرارات الخاصة بأي تغييرات جوهرية قد تؤثر على أداء المؤسسة في المستقبل؛
- الإفصاح الكامل عن أداء المؤسسة والوضع المالي لها يساعد المساهمين على تحديد المخاطر المترتبة عن اتخاذ قرار الاستثمار أو لا في مشاريع معينة؛
- محاربة الفساد الداخلي وضمان وتحقيق النزاهة والاستقامة لكافة العاملين في المؤسسة، والعمل على تقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن باستخدام نظام الرقابة الداخلية؛
- ضمان عدم قيام مجلس الإدارة بسوء استخدام السلطات المخولة إليه للإضرار بمصالح المساهمين أو أي من الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة كالموردين، حملة السندات، المقرضين، العملاء؛

❖ أهمية الحوكمة المؤسسية بالنسبة للمجتمع : وتتمثل فيما يلي:

- تشجيع الاستثمار والتنمية المستدامة؛
- بناء علاقات تتمتع بالشفافية بين أصحاب الأعمال والدولة؛
- تشجع على العمل بكفاءة وزيادة الإنتاجية والابتكار؛
- تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع من خلال توفير مناصب العمل.

✍ المحور الثاني: الإطار النظري للمحاسبة الاحتياطية

من خلال هذا المحور سنتطرق إلى مفهوم المحاسبة الاحتياطية وخصائصها، بعد ذلك نتعرف على العوامل التي ساعدت على ظهور هذه المحاسبة ، وفي الأخير نتطرق على دوافع استخدامها.

أولاً: مفهوم وخصائص المحاسبة الاحتياطية

وفيما يلي سنتطرق إلى مفهوم المحاسبة الاحتياطية وخصائصها.

1- مفهوم المحاسبة الاحتياطية:

لقد تعددت التعاريف المقدمة للمحاسبة الاحتياطية نوجزها فيما يلي:

تعرف المحاسبة الاحتياطية على أنها: " عملية أو ممارسة يستطيع المحاسبون استخدام معرفتهم بالقواعد والقوانين المحاسبية ، وذلك عن طريق استغلال الثغرات الموجودة في أساليب واختيارات المراجعة الخارجية أو بالاستفادة من تعدد البدائل المتاحة في تطبيق السياسات المحاسبية التي تجيزها معايير المحاسبة الدولية أو غيرها مما يعرف بالمبادئ المتعارف عليها لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات المؤسسات الاقتصادية أو التلاعب بها قصد تحقيق أهداف محددة"⁸.

كما يمكن تعريفها: "عملية أو ممارسة يستطيع المحاسبون استخدام معرفتهم بالقواعد والقوانين المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات المؤسسات أو التلاعب بها قصد تحقيق أهداف محددة"⁹.

وتعرف أيضا: "عبارة عن تحويل أرقام المحاسبة المالية عما هي عليه فعلا إلى ما يرغب فيه المعدون من خلال استغلال أو الاستفادة من القوانين الموجودة و /أو تجاهل بعضها و /أو جميعها"¹⁰.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول أن مفهوم المحاسبة الاحتيالية يمكن النظر إليه من زاويتين¹¹:

- **الأولى إيجابية:** وتتمثل في إيجاد حلول وإجراءات محاسبية غير مألوفة تساعد على اتخاذ القرارات، كما يمكنها أن توفر معلومات محاسبية ذات جودة عالية مفيدة ومجدية لمستخدميها، وتعمل على التجديد والتطوير في الطرق والإجراءات المحاسبية؛
- **الثانية سلبية:** وتتمثل في إتباع الحيل وأساليب التلطيخ والتلاعب بالأرقام من أجل إظهار وضعية معينة تخدم مصالح أطراف معينة أو إخفاء حقائق معينة.

2- خصائص المحاسبة الاحتيالية:

تتمتع المحاسبة الاحتيالية بجملة من الخصائص يمكن إيجازها في النقاط التالية¹²:

- ✓ المحاسبة الاحتيالية شكل من أشكال التلاعب والخداع في مهنة المحاسبة.
- ✓ أن ممارسي المحاسبة الاحتيالية يمتلكون قدرات مهنية عالية تمكنهم من التلاعب بالقيم المالية ويستطيعون تحويلها إلى الشكل المرغوب فيه.
- ✓ تعدد بدائل القياس المحاسبي ساعد على ظهور المحاسبة الاحتيالية.
- ✓ إن استخدام المحاسبة الاحتيالية لا يكون في الإجراءات والمبادئ المحاسبية بحد ذاتها ، وإنما في كيفية استخدامها وتوظيفها بغرض تحويل القوائم المالية مما يجب أن تكون عليه إلى ما هي من أجله لخدمة أغراض معينة.

ثانيا: العوامل التي ساعدت على ظهور المحاسبة الاحتيالية ودوافع استخدامها
وفيما يلي سنتطرق إلى العوامل التي ساعدت على ظهور المحاسبة الاحتيالية ودوافع استخدامها .

1- العوامل التي ساعدت على ظهور المحاسبة الاحتيالية:

هناك عوامل ساعدت في ظهور المحاسبة الاحتيالية ، وهي كما يلي¹³:

➤ **حرية الاختيار للمبادئ المحاسبية:** يؤثر الاختيار بين البدائل المحاسبية الخاصة بالقياس وتقدير النتائج في نوعية المعلومات المحاسبية والاقتصادية التي تحصل عليها الأطراف المختلفة المهتمة بالقوائم المالية؛ ومن ثم التأثير في عملية اتخاذ القرار، كما تسمح القواعد والسياسات المحاسبية للمؤسسة أحيانا أن تختار من بين مختلف الطرق

المحاسبية التي تستخدمها في إعداد قوائمها المالية؛ حيث تسمح العديد من المعايير المحاسبية بالاختيار من بين البدائل المحاسبية المختلفة، وهذا يترتب عليه اختيار المؤسسة الطرق المحاسبية التي تتلاءم مع أهدافها ورغباتها والتي تحقق أفضل صورة لأداء المؤسسة. مثال ذلك أنه في الكثير من البلدان يسمح للمؤسسات أن تختار ما بين سياسة إطفاء نفقات البحث والتطوير حال حدوثها أو رسميتها أو إطفائها على مدى فترة حياة المؤسسة؛

➤ **حرية التقديرات المحاسبية:** يتضمن إعداد بعض العمليات المحاسبية درجة كبيرة من التقدير - والحكم الشخصي والتوقع، وهذا يتيح للإدارة التلاعب في هذه التقديرات بغرض الوصول إلى الأهداف المحددة مسبقاً، ففي بعض الحالات مثل: تقدير العمر الإنتاجي للأصول بغرض احتساب الإهلاكات عادة ما تتم هذه التقديرات داخل المؤسسة؛ وهذا يتيح الفرصة للمحاسب المبدع من التلاعب بشكل غير معلن ومن الصعب اكتشافه، ويتم ذلك عن طريق صياغة التقرير أو التحيز في إعداد تلك التقديرات بشكل متفائل أو متحفظ حسب احتياجات الإدارة ورغبتها في التأثير على بنود القوائم المالية من حيث التضخيم أو التقليل من قيمتها؛

➤ **توقيت تنفيذ العمليات الحقيقية:** يمكن أن يؤدي التحكم في توقيت تنفيذ وحدث بعض العمليات الحقيقية إلى تحقيق الانطباع المرغوب فيه عن الحسابات والقوائم المالية للمؤسسة، فإذا ترك للإدارة الحرية في تنفيذ بعض العمليات في الوقت الذي تراه مناسباً، فقد توجّل تنفيذ هذه العمليات أو تعجل من تنفيذها وذلك لتحقيق أهداف ومكاسب معينة.

2- دوافع استخدام المحاسبة الاحتياطية:

تعتبر الأهداف المحققة من استخدام أساليب المحاسبة الاحتياطية وتعدد البدائل المحاسبية في القياس المحاسبي والتقدير والإفصاح التي تتركها الممارسات المحاسبية للأنظمة المحاسبية المطبقة في الدول من أهم الدوافع التي تؤدي بمديري المؤسسات والمحاسبين لاستخدامها، وفيما يلي نبرز أهم الدوافع وراء استخدام ممارسات المحاسبة الاحتياطية¹⁴:

- **تحقيق أرقام محددة للأرباح:** قد تلجأ المؤسسات إلى ممارسة أساليب المحاسبة الاحتياطية بدافع تحقيق رقم أرباح محدد تسعى إليه، أو أرباح تعادل توقعاتها المنشورة حول أرباح المؤسسة أو توقعات المحللين الماليين في السوق؛
- **الحصول على التمويل أو المحافظة عليه:** غالباً ما تسعى إدارات المؤسسات إلى الحصول على التمويل اللازم بأشكاله المختلفة عندما تعاني المؤسسات من مشاكل في السيولة اللازمة لاستمرار عملياتها التشغيلية أو الاستثمارية وأحياناً لسداد التزاماتها، وهنا تلجأ لإعادة تمويل نفقاتها، والتزاماتها، من خلال المؤسسات المالية باللجوء إلى

أساليب المحاسبة الاحتيالية لتحسين نتيجة النشاط والموقف المالي محاسبيا وليس حقيقيا لتحقيق شروط التمويل المفروضة من المؤسسات المالية؛

- **التأثير على سمعة الشركة ايجابيا في السوق:** تستخدم أساليب المحاسبة الاحتيالية أحيانا بهدف تحسين القيمة المالية المتعلقة بأداء المؤسسات والتي لا تسمح ظروفها التشغيلية أو الاستثمارية من تحقيق هذا التحسن بشكل طبيعي، ودون تدخل من إدارة المؤسسة، وإذا لم يحدث ذلك التدخل من قبل إدارة المؤسسة سوف تتأثر صورتها بسمعة سلبية تجاه السوق وخصوصا أمام مساهميها، لذلك فإن أحد دوافع استخدام أساليب المحاسبة الاحتيالية هو التأثير ايجابيا على سمعة المؤسسة؛
- **التهرب الضريبي:** يعد التهرب الضريبي من أهم الدوافع الأساسية للإدارة الرئيسية لاستخدام المحاسبة الاحتيالية وهذا بتزكية المساهمين وبالتعاون مع مدقي الحسابات الخارجيين.

محور الثالث: دور الحوكمة المؤسسية في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الاحتيالية

تعد مكافحة ممارسات المحاسبة الاحتيالية من الأمور الصعبة والمعقدة ، ولهذا فإن على المهتمين في هذا المجال السعي باستمرار لمعرفة التطورات الخاصة بالمحاسبة الاحتيالية وذلك لكشف تلك الممارسات ومحاولة الحد منها ، ومن أهم الاتجاهات والوسائل والأساليب الحديثة المستخدمة للكشف والحد عنها نجد الحوكمة المؤسسية حيث تعد هذه الأخيرة كنظام رقابي متكامل تحكمه مبادئ وآليات رقابية داخلية وخارجية وتتمثل فيما يلي:

أولا: الآليات الداخلية للحوكمة المؤسسية

للحوكمة المؤسسية آليات داخلية من بينها¹⁵:

- ❖ **المراجعة الداخلية ودورها في دعم الحوكمة المؤسسية:** تطرقت الاتجاهات الحديثة في المراجعة إلى أن المراجعة الداخلية تدعم بنسبة كبيرة الحوكمة المؤسسية ويتضح ذلك من حيث الرقابة على تحقيق الأهداف التي تسطرها المؤسسة أو في تقييم الخطط والسياسات الإدارية والأدوات المعتمدة لتحقيق الأهداف المخطط لها، وفي هذا أكد معهد المراجعين الداخليين الأمريكي على أن المراجعة الداخلية لها دور في دعم الحوكمة المؤسسية وذلك من خلال محورين، الأول يتمثل في تقييمه لجميع الهياكل والإجراءات والسياسات المتعلقة بالحوكمة المؤسسية، والثاني هو مراجعته المركز لمجموعة من العناصر المتعلقة بالحوكمة المؤسسية، وقد عدد المعهد مجموعة الأمور المتعلقة بالحوكمة المؤسسية نذكر أهمها:

- الأمور التي تتعلق بدور مجلس إدارة المؤسسة، إذ تمثل المراجعة الداخلية وظيفة توجيهية للمجلس، ويقدم من خلاله بمعلومات محاسبية ومالية عن أحوال المؤسسة بصدق؛
- مراجعة السياسات المتعلقة بالجوانب السلوكية والأخلاقيات التنظيمية وتعزيزها بالتوصيات المكملة ومراجعة وصول التعليمات إلى جميع الموظفين بالمؤسسة؛
- العمل على الاهتمام بالمكافآت والتعويضات التي يحصل عليها العمال والموظفون من أعضاء مجلس الإدارة العليا للمؤسسة ومدى مناسبة هذه المكافآت والتعويضات على حسب جهودهم المبذولة، وما إذا كان هناك استغلال موارد المؤسسة لأغراض ذاتية، والمرتقب من ذلك الحد من ممارسة الإدارة العليا في التصرف في أرباح الصافية للمؤسسة.

وتلعب المراجعة الداخلية دور هام في تفعيل تطبيق الحوكمة المؤسسية وفي تقديم كشوفات مالية ذات خصائص نوعية ويمكن الوثوق بها، هذه الخصائص تعد من أهم ما يحتاجه المساهمين المحتملين، مما يكسب ثقتهم في مخرجات النظام المحاسبي السليم والخالي من الحيل المحاسبية التي تجعل المستثمرين يتراجعون عن استثمار مدخرتهم من الأموال، كما أن العلاقة بين المراجعة الداخلية والحوكمة المؤسسية تعد علاقة وطيدة والمراجعة الداخلية تعد أحد الركائز الأساسية في تجسيد نظام الحوكمة المؤسسية في المؤسسات من خلال المصادقة عن الأعمال المحاسبية والإشهاد على أنها تعتبر مصدر معلومات يعتمد عليها متخذو القرار سواء داخل المؤسسة أو خارجها.

❖ **مجلس الإدارة كآلية داخلية في الحوكمة المؤسسية:** تطرقت معظم الدراسات في مجال الحوكمة المؤسسية لأهمية مجلس الإدارة في تفعيل الحوكمة المؤسسية في المؤسسات لما له أهمية في الحد من التصرفات التي يمارسها المديرون والتي تسيطر على القرارات المتخذة داخل المؤسسة، لذا اعتبرت أن مجلس الإدارة أداة لحل النزاع القائم بين المديرون والملاك وهو ما تصبو إليه نظرية الوكالة، كما يعتبر مجلس الإدارة وسيلة رقابية داخلية تسعى إلى الحفاظ على مصالح المساهمين والجهات ذوي مصلحة بالمؤسسة وقد يتخذ مديرو المؤسسة قرارات تتعارض مع مصالح الملاك لكن بوجود مجلس الإدارة يحد من المخاطر التي تعيق أهداف الملاك وتوجيه المؤسسة نحو المسار الناجح إذ يعتبر البعض من الباحثين أن مجلس الإدارة الأداة المثلى لتفعيل الحوكمة المؤسسية إذ يراقب سلوك المديرون ويشرف على الهيئات التنفيذية ومحاسبتهم ومسألتهن عن الأعمال الممارسة والتي تؤثر على أداء المؤسسة وأهدافها وتعظيم قيمتها، كما يعتبر وسيلة اتصال أعضائه والمديرين الفرعيين، كما يضمن هذا الاتصال توصيل المعلومات في الوقت المناسب لدراسة اتخاذ القرار واقتراح بدائل متاحة للجهات المسؤولة عن اتخاذ القرار.

كما يتولى مجلس الإدارة جميع الصلاحيات والسلطات اللازمة لإدارتها ويجب أن يؤدي المجلس مهماته بمسؤولية بحسن نية وأن يحدد الصلاحيات التي يفوضها للإدارة التنفيذية وإجراءات اتخاذ القرار ومدة التفويض كما يحدد الموضوعات التي يحتفظ بصلاحيته البت فيها، وترفع الإدارة التنفيذية تقارير دوريه عن ممارستها للصلاحيات المفوضة، كما يسعى مجلس الإدارة على التأكد من وضع إجراءات لتعريف أعضاء المجلس الجدد بعمل المؤسسة وخاصة الجوانب المالية والقانونية فضلا عن التدريب وتوفير المعلومات الوافية عن شؤونها للأعضاء حيث التزام مجلس الإدارة للمؤسسة يؤدي بجودة الحوكمة المؤسسية ويمكن تقييمها بكفاءة وفعالية.

ثانيا: الآليات الخارجية للحوكمة المؤسسية

للحوكمة المؤسسية آليات خارجية من بينها¹⁶:

❖ **المراجعة الخارجية كآلية خارجية في الحوكمة المؤسسية:** على المراجع الخارجي أن يقوم بالمهام التالية لدعم الحوكمة المؤسسية في المؤسسات موضوع المراجعة لما لها من أهمية في دعمه الدائم في تطوير أسس الحوكمة المؤسسية ورفع أداء المؤسسة لاسيما الأداء الاقتصادي، ومن بين النقاط التي ينبغي تنفيذها ما يلي:

✓ أن يقوم بإعداد تقريره عن القوائم المالية للمؤسسة طبقا للمعايير المحلية والدولية؛
✓ أن يقوم بإعداد تقرير عن مراجعة تقارير الإدارة عن مدى التزام المؤسسة بمبادئ الحوكمة المؤسسية؛

✓ أن يقوم بإعداد تقرير عن أعضاء مجلس الإدارة ويتضمن هذا التقرير ما إذا كان الأعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين وأنه اطلع على محاضر جلسات مجلس الإدارة والتي يتضح منها مدى التزام المجلس بالحد الأدنى لعدد اجتماعاتها ومدى مشاركة الأعضاء غير التنفيذيين في أعمال المجلس ومدى حصولهم على كافة البيانات والمعلومات عن نشاط المؤسسة وأنه قد تم الإفصاح عن كافة ما يتقاضاه أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين وأنه لا توجد فروقات في المخصصات المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة بصفتهم؛

✓ أن يوضح مدى حرص مجلس الإدارة على إعداد القوائم للمؤسسة سواء منها الدورية أو السنوية في المواعيد المقررة؛

✓ أن يوضح أن مجلس الإدارة قد شكل اللجان الفرعية الأساسية خاصة لجنة التدقيق والتأكد من الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين في هذه اللجان ومدى التزام هذه اللجان بالحد الأدنى للاجتماعات ومدى فاعليتها تجاه العلاقات مع المراجع الخارجي ومدى الإشراف على المراجعة الداخلية؛

✓ أن يوضح مدى كفاءة هيكل الرقابة الداخلية في المؤسسة ومدى أحكامه ومدى وجود إدارة مراجعة داخلية فعالة تتمتع بالاستقلالية عن باقي إدارات المؤسسة ومدى تطبيق المعايير المهنية الخاصة بالمراجعة الداخلية ومدى فاعلية تقارير هذه الإدارة

ودوريتها ورد فعل الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة تجاه هذه التقارير المعدة من قبل الإدارة؛

✓ مدى وجود نظام مكتوب ومعروف من أعضاء مجلس الإدارة والمديرين والعاملين والمساهمين بشأن تعارض المصالح وذلك طبقاً للقوانين والقواعد التنفيذية للحوكمة المؤسسية.

❖ **الإفصاح والشفافية كآلية خارجية في الحوكمة المؤسسية:** يمثل الإفصاح الجيد والشفافية في عرض المعلومات المالية وغير المالية أحد المبادئ والأركان الرئيسية التي تقوم عليها الحوكمة المؤسسية، لذا لم يخلو أي تقرير صادر عن منظمة أو هيئة أو دراسة علمية من التأكيد على دور الحوكمة في تحقيق الإفصاح والشفافية خاصة وأنهما من الأساليب الفعالة لتحقيق مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة، ويمثلان أحد المؤشرات الهامة للحكم على تطبيق نظام الحوكمة المؤسسية من عدمه داخل المؤسسات الاقتصادية المختلفة.

الخاتمة:

وفيما يلي نقوم بعرض أهم النتائج والتوصيات التي توصلنا إليها من خلال هذه الورقة البحثية:

1- نتائج الدراسة:

تتمثل نتائج الدراسة فيما يلي:

- تعتبر المحاسبة الإبداعية شكلاً من أشكال التلاعب المحاسبي قصد تجميل الصورة التي تعكس الأرقام الموجودة في تلك القوائم على نتيجة أعمال المؤسسة ومركزها المالي؛
- إن السبب الرئيسي وراء تمكن المحاسبين من تطبيق ممارسات المحاسبة الاحتياطية هو باستغلال الثغرات والبدائل المحاسبية المتاحة؛
- ممارسات المحاسبة الإبداعية تؤثر سلباً على شفافية وجودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية وتظهرها بصورة غير حقيقية الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض ثقة مستخدمي هذه القوائم؛
- ظهرت العديد من الاتجاهات والأساليب الحديثة للكشف والحد من ممارسات المحاسبة الاحتياطية ومن أبرزها الحوكمة المؤسسية من خلال آلياتها الداخلية من بينها المراجعة الداخلية ومجلس الإدارة واليات أخرى خارجية من بينها المراجعة الخارجية والشفافية.

2- اقتراحات الدراسة:

تتمثل اقتراحات الدراسة فيما يلي:

- ضرورة اتخاذ إجراءات ردعية تجاه ممارسي المحاسبة الاحتياطية في حال اكتشافها وذلك تفادياً لتفشي هذه الظاهرة في مختلف المؤسسات وحماية لحقوق الملاك وأصحاب المصالح؛
- توعية المحاسبين بضرورة الالتزام بأخلاقيات مهنة المحاسبة والابتعاد عن الممارسات السلبية للمحاسبة الاحتياطية.

المراجع:

- 1- حساني رقية وآخرون، آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 06 و 07 ماي 2012 ص 05.
- 2- عبدي نعيمة، اثر هيكل الملكية في تحقيق مبادئ حوكمة المؤسسات-دراسة نقدية تحليلية-، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 02، المجلد 07، جامعة غرداية، 2014، ص 90.
- 3- هيدوب ريمة ليلي، زرقون محمد، دور الأطراف الداخلية لحوكمة الشركات في تحقيق متطلبات الإفصاح المحاسبي وتفعيل السوق المالية الجزائرية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 12، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017، ص 118.
- 4- تقرارات يزيد، دور أساليب المحاسبة الإدارية في حوكمة المؤسسات الاقتصادية - دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية بالجزائر-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017، ص 88.
- 5- بروش زين الدين، دهيمي جابر، دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 06 و 07 ماي 2012، ص 07.
- 6- سيد عبد الرحمن عباس بله، دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 12، 2012، ص ص 56-57.
- 7- سعيد يحي اوضيف، لخضر دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 05، جامعة الوادي، 2012، ص ص 186-187.
- 8- باخجه عبد الله محمد طالب، تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية في جودة المعلومات المحاسبية في ظل معايير المحاسبة الدولية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة السليمانية، 2013، ص 20.
- 9- تقرارات يزيد، عبود زرقين، الإبداع المحاسبي من منظور معايير الإبلاغ المالي مع الإشارة إلى الفصائح المالية للشركات العالمية الكبرى، مجلة المحاسب العربي، ص 04.
- 10- بالرقي تيجاني، بولعراس صلاح الدين، اثر الممارسة السلبية للمحاسبة الإبداعية على التغيير في المجال المعرفي شركة انرون حالة عملية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 10، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2013، ص 112.
- 11- بالرقي تيجاني، المحاسبة الإبداعية المفاهيم والأساليب المبتكرة لتجسيم صورة الدخل، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 12، جامعة سطيف، 2012، ص 34.
- 12- قوشيش أمينة، تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على ممارسات المحاسبة الإبداعية من وجهة نظر ممارسي مهنة المحاسبة في الجزائر، رسالة ماجستير، مدرسة الدكتوراه، "تسيير المؤسسات والمحاسبة"، المدرسة العليا للتجارة، 2016، ص ص 57-58.
- 13- بالرقي تيجاني، مرجع سابق، ص 34.

- 14- خمقاني بدر الزمان، صديقي مسعود، واقع ممارسات المحاسبة الإبداعية في البيئة الجزائرية وإجراءات استبعادها من التقارير المالية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 08 2015 ص62
- 15- تفرات يزید، مرجع سابق، ص ص 102-103.
- 16- بن عیسی بشیر، تفرات یزید، حوكمة الشركات من منظور محاسبي، دار الكتب والوثائق القومية: المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2017، ص ص 56-58.